

تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني

عبدالله علي الصيفي، سهيل أحمد حوامده*

ملخص

تتحدد مشكلة هذه الدراسة في ضعف دور التدقيق الشرعي في أداء مهامه كوجه تطبيقي للرقابة الشرعية، وتوضح هذه الدراسة من خلال مباحثها الرئيسية التي طرحت دور هيئة التدقيق الشرعي وموقعها التنظيمي في الهيكل الإداري، وأهم مشكلاتها والحلول لتلك المشكلات، وتقدم في المبحث الأخير مقترحات لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي، كإيجاد معايير لاختبار أفراد دائرة التدقيق الشرعي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم المشكلات التي تتعلق بالتدقيق الشرعي، سرية المعاملات أو بعضها وقلة العلم أو الخبرة المحاسبية والرقابية والمالية والشرعية لدى موظفي التدقيق الشرعي.

وتوصي الدراسة بتبني الدعوة إلى تكوين لجنة خبراء من المدققين الشرعيين على مستوى عالٍ من الأهلية والكفاءة في الجانب الشرعي والفني لإعداد دراسة مرجعية، وصياغة دليل عملي للتدقيق الشرعي، فالموجود متخصص بالرقابة الشرعية دون عمل التدقيق.

الكلمات الدالة: التدقيق الشرعي، الرقابة الشرعية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل لنا شرعاً قوياً ورضي لنا الإسلام ديناً شاملاً لشؤون الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) بعدد قطر الغمام معلم الناس الخير ومرشد البشرية إلى ما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة، المبعوث بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً رحمة للعالمين وبعد:

فقد جاء الإسلام لحفظ الضرورات الخمس التي منها حفظ المال، والمال من أهم مرتكزات الحياة، لذا فقد قامت المصارف الإسلامية على أصل هذا المقصد، وإن البنك الإسلامي الأردني واحد من هذه المصارف وقد تبنى لواء العمل المالي الإسلامي ومحاربة الربا والالتزام بضوابط الشرع في التعاملات المالية، فأوجد البنك هيئة رقابة شرعية تشكل ضماناً للالتزام البنك بحكم الشرع في المعاملات المالية، وحتى تضمن هذه الهيئة سلامة التطبيق جاءت فكرة التدقيق الشرعي كوجه تطبيقي لهيئة الرقابة الشرعية، حيث يقوم بدور المراقب والمدقق في ميدان العمل عن طريق فحص وتدقيق المعاملات اليومية للبنك، فلا تطبيق شرعياً سليماً دون تدقيق شرعي، فجاء هذا

البحث كمحاولة لتطوير التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي. تبرز أهمية الدراسة في توضيح أهمية التدقيق الشرعي للحفاظ على سلامة التطبيق الشرعي في معاملات البنك، ومن خلال الوقوف على أهم المعوقات التي تواجهه وطرق تذليل هذه العقبات لتطوير عمل هذه الهيئة على الوجه الأكمل، وتوضح مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما آلية عمل التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني؟
2. ما أهم المهام التي يقوم بها التدقيق الشرعي؟
3. ما أهم المعوقات التي تواجه التدقيق الشرعي وما هي الحلول المقترحة؟
4. ما أهم المقترحات لتطوير عمل التدقيق الشرعي؟

الدراسات السابقة

لعل الباحثين لم يتفردوا بهذا الموضوع ولم يحققوا سبقاً في الكتابة فيه، فقد طرق هذا الموضوع مراراً وتكراراً، لذا كان لا بد من عرض أهم هذه الدراسات وما تميزت به، إن موضوع هيئات الرقابة الشرعية تناولته العديد من الدراسات نذكرها ونبين الفرق بينها وبين هذه الدراسة:

1. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حمزه حماد، دار النفائس، عمان، ط1، 2006م.
2. نشأة وتطور وتقويم هيئات الرقابة الشرعية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي، الخرطوم، السودان، ط1،

* قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2013/2/4، وتاريخ قبوله 2014/1/30.

2006م.

تناولت هاتان الدراستان هيئات الرقابة الشرعية بشيء من التفصيل، ولكنهما لم تنطرقا لموضوع التدقيق الشرعي إلا بإيجاز بسيط لا يفي بالغرض.

3. أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين، عبد الباري مشعل، مؤتمر التدقيق الشرعي، 2011م.

4. المستقبل المهني للمدقق الشرعي، جاسم القصار، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، 5/ 2011م.

تناولت هاتان الدراستان مهنة التدقيق الشرعي بشيء من التفصيل، حيث تحدثتا عن تطور مهنة التدقيق الشرعي ومستقبلها، وعن الهيكل الوظيفي للتدقيق الشرعي، وبينت أنواع الملاحظات الشرعية وأنواع التقارير الشرعية ومحتوياتها.

لكن هاتين الدراستين لم تمعنا النظر في المعوقات التي تواجه التدقيق الشرعي في الواقع التطبيقي، ولم تقدمنا مقترحات عملية لتطويره، فجاءت هذه الدراسة محاولة ما يلي:

1. تبين واقع التدقيق الشرعي في الواقع التطبيقي، وتوضيح ذلك من خلال طرح مثال تطبيقي، عن طريق عرض تجربة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، وتعريفها وبيان وظائفها، وهذا لم تنطرق له أي من الدراسات السابقة.

2. الوقوف على بعض المعوقات التي تواجه عمل التدقيق الشرعي.

3. اقتراح بعض الحلول لتلك المعوقات، وسبل تطوير عمل التدقيق الشرعي، وهذا ما انمازت به هذه الدراسة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على

1- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، للوصول إلى تقييم دقيق لواقع عملية التدقيق الشرعي ومواطن الخلل فيه.

2- المنهج الاستنباطي التحليلي: وذلك بتحليل المشكلات واستنباط الحلول لها وتقديم الاقتراحات.

وبضاض إلى هذا المقابلات الشخصية، فقد انتهجنا إجراء المقابلات الشخصية لبعض المختصين العاملين في مجال التدقيق الشرعي، للاستفادة من آرائهم في الاطلاع على واقع التدقيق الشرعي في الواقع التطبيقي.

محتوى البحث

جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كانت على النحو الآتي:

المقدمة وتناولنا فيها أهمية الموضوع ومشكلة الدراسة والدراسات السابقة ومنهج البحث ومحتواه.

المبحث الأول: دور هيئة التدقيق الشرعي . وفيه ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف هيئة التدقيق الشرعي.

المطلب الثاني: آلية عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني.

المطلب الثالث: أهداف جهاز التدقيق الشرعي.

المبحث الثاني: الموقع التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي. وفيه مطلبان هما:

المطلب الأول: تقرير المدقق الشرعي.

المطلب الثاني: موقع إدارة التدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي في البنك الإسلامي الأردني.

المبحث الثالث: معوقات عمل التدقيق الشرعي ومقترحات لتطويره وفيه مطلبان هي:

المطلب الأول: المشكلات والحلول

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي.

الخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث.

المبحث الأول: دور هيئة التدقيق الشرعي

المطلب الأول: تعريف هيئة التدقيق الشرعي

قبل الكلام عن هيئة التدقيق الشرعي لابد من تعريف هيئة الرقابة الشرعية، ذلك أن عمل التدقيق الشرعي وثيق الصلة بها، ولا يكتمل التصور عن هيئة التدقيق الشرعي إلا ببيان معناها.

الفرع الأول: تعريف هيئة الرقابة الشرعية

هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقهاء المعاملات⁽¹⁾.

وبعد نمو وتطور المصارف الإسلامية وتزايد أعمالها وتفرع وتشعب أنشطتها المصرفية والاستثمارية، أصبح من غير اليسير الاطلاع بمدى التزامها بالتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، لذلك برزت الحاجة الملحة إلى إيجاد جهاز تابع للهيئة يجمع بين العلم الشرعي والعلم المصرفي، ألا وهي هيئة التدقيق الشرعي⁽²⁾. من هنا تبرز أهمية التدقيق الشرعي، فهو بمثابة الوجه التطبيقي والأداة التنفيذية لعمل الرقابة الشرعية، فهو بمنزلة الرأس من الجسد.

وعمل الجرديات اللازمة، والتأكد من عوامل الرقابة والتطبيق الشرعي كما ذكرنا، ويقوم بكتابة التقارير والتوجيهات اللازمة للملاحظات وضبط المخالفات الشرعية الموجودة، ورفعها للإدارة العامة، علماً أنه يقوم بمتابعة وتصحيح الملاحظات التي لم يتم تصويبها في الجولات اللاحقة، ويتم رفع التقارير ذاتها مع ملاحظاته للهيئة الشرعية في اجتماعها، مع العلم أن الزيارات الميدانية تتم وفقاً لجدول زمني وفقاً لقواعد وإجراءات عمل وخطة يتم إقرارها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ويقوم التفتيش الشرعي "أمين سر هيئة الرقابة الشرعية" بالتنسيق لاجتماعات هيئة الرقابة الشرعية وهي دورية كل ثلاثة شهور، وطباعة الأسئلة والعقود والاستفسارات والتقارير المراد عرضها، ثم يذون إجابات الهيئة الشرعية على شكل محاضر متسلسلة يتم حفظها بعد اعتمادها وتوقيعها من أعضاء الهيئة الشرعية، ويقوم أيضاً بمتابعة فتاوى هيئة الرقابة في الأعمال المصرفية وطباعتها على شكل سؤال وجواب وإخراجها على شكل دليل فتاوى⁽⁵⁾، ويستفيد منه طلبة العلم وقارئ بيانات البنك (المساهمين، المودعين، المجتمع)، ويغلق باب الشائعات حول شرعية معاملات البنك⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: أهداف جهاز التدقيق الشرعي ومهامه

لا شك أن القيام بعمليات المراجعة من أهم ما تقوم به هيئات الرقابة الشرعية، ومن خلال هذا الجهاز التابع لها، وتهدف عملية المراجعة والتدقيق لأعمال المصرف التحقق من أمرين:

1. أن ما قامت إدارة المصرف بتنفيذه من أعمال لم يسبق عرضها على الرقابة الشرعية يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

2. أن ما قامت به إدارة المصرف من أعمال لم يسبق عرضها على الهيئة قد تم تنفيذها خلافاً لأحكام الشرع الحنيف⁽⁷⁾.

أما المهام فيمكن إجمالها بالآتي إضافة لما سبق ذكره: فحص ومراجعة المستندات والسجلات والعقود والاتفاقيات والسياسة المتبعة في حصر نتائج أعمال السنة المالية وتوزيع الأرباح وتحديد المخصصات وسياسة إعدام الديون ووضع أساليب وإجراءات العمل المصرفي، وكيفية تنفيذ البيوع والصيغ الاستثمارية⁽⁸⁾.

ومن مهامها مراعاة المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في مجال الاستثمار وذلك عن طريق تحليل البيانات للاستثمارات المختلفة وتنوع القطاعات، ونسبة كل أداة من أدوات الاستثمار⁽⁹⁾.

وهناك اقتراح هو من مجالات تطوير عمل هيئات الرقابة الشرعية - جهاز التدقيق الداخلي والشرعي - بحيث لا تعتمد

ويمكن تقسيم الرقابة الشرعية الداخلية إلى ما يلي:

الرقابة السابقة على التنفيذ: وتعني صياغة الأنظمة والأسس التي تقوم عليها المؤسسة وتصميم المنتجات قبل بدء العمل بالمنتج، وتأهيل العاملين وتنظيم السياسات والأنظمة.

الرقابة المصاحبة للتنفيذ: أي رقابة أداء النظام أثناء التنفيذ⁽³⁾.

الفرع الثاني: تعريف هيئة التدقيق الشرعي

عرفت هيئة التدقيق الشرعي بعدة تعاريف ولعل أبرزها التعريف الآتي فقد عرفت بأنها: "جهاز تابع لهيئة الرقابة الشرعية يقوم بتدقيق ومتابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال المصرفية والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقاً لقرارات وتوصيات هيئة الرقابة، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير الشرعية المتضمنة للملاحظات والأخطاء⁽⁴⁾."

وخلاصة القول: هي الجهة المخولة بمتابعة وتدقيق كافة أعمال ومعاملات المصرف من جهة إلزامها بقرارات وتوصيات هيئة الرقابة، وتوضيح المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها، والرد على الاستفسارات الشرعية والتواصل مع هيئة الرقابة في كل ما يلزم.

المطلب الثاني: آلية عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني

عند الحديث عن هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن عملها يقتصر على مراجعة العقود والرد على الاستفسارات وعقد الندوات، ولا توجد متابعة بعد ذلك، فالمراقبة تكون للتأكد من شرعية تنفيذ هذه الاستثمارات فهي جهة فتوى بالدرجة الأولى، وتوكل مهمة المراقبة والتدقيق لأعمال البنك وأقسام الإدارة العامة لجهاز التفتيش والتدقيق الداخلي والشرعي والتابع للجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يوجد ضمن هذا الجهاز مسؤول التفتيش الشرعي وهو حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية، وهو أمين سر الهيئة الشرعية، ويتم خلاله التعرف على آراء وفتاوى الهيئة لكل ما هو جديد من المعاملات، كما يتم بواسطته الرد على استفسارات جهاز التنفيذ خلال حركة العمل اليومي، إضافة إلى قيامه بمهام المراجعة والتدقيق خلال المراحل المختلفة للتنفيذ واكتشاف الأخطاء وتصحيحها أولاً بأول في ضوء توجيهات الرقابة الشرعية، لذا فعمل المراجعة والتدقيق الشرعي يوكل لمسؤول التفتيش الشرعي أمين سر الهيئة، حيث يقوم بجولات ميدانية على الفروع وذلك بتكليف من المدير العام، ويقوم بفحص السجلات والوثائق والحسابات

العمل المصرفي الإسلامي والآداب التي يجب أن يتحلى بها موظف المصرف الإسلامي، والحاجة ملحة لذلك لكون العاملين على شقين: خبرات سابقة وجدت في العمل المصرفي أو جيء بهم، وقد تعودوا على أساليب العمل المصرفي الذي لا ينسجم وأحكام الشريعة، وهناك عدد من الموظفين لا خبرة سابقة لهم في الشقين المصرفي والشعري، فذلك يُلقى عبئاً على كاهل هيئة الرقابة الشرعية بالارتقاء بهؤلاء الموظفين، إضافة إلى أن الموظفين الذين لديهم خبرات في العمل المصرفي الإسلامي أعدادهم قليلة⁽¹³⁾

المبحث الثاني: الموقع التنظيمي لإدارة التدقيق

تُعد إدارة التدقيق الشعري تقارير نتائج أعمالها، وتتضمن أهم المخالفات والملاحظات المأخوذة عند التنفيذ خلال فترة مراجعة أعمال الفروع أو الإدارة، وترفع التقارير للهيئة الشرعية التي ترفعها بعد إقرارها أو التعديل عليها إلى مجلس الإدارة للاطلاع عليها وإحالتها إلى المدير العام، لإعداد الردود والإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها بالتنسيق مع الفروع والإدارات المعنية.

المطلب الأول: تقرير المدقق الشعري ويشمل:

أولاً: تشخيص الأخطاء

تدوين الأخطاء الشرعية التي يكتشفها المدقق الشعري في كل عملية من عمليات الاستثمار، ويدون أسباب الوقوع في كل خطأ والتي لا تخرج عادة عن الأسباب التالية:

1. عدم وجود تعليمات تتصل بالضوابط الشرعية للعملية وخصوصاً المستحدثة.
2. وجود تعليمات ولكنها غير واضحة.
3. وجود تعليمات واضحة ولكن الموظف غير قادر على تفهمها.
4. وجود تعليمات واضحة ومفهومة للموظف ولكنه غير قادر على متابعتها.
5. وجود تعليمات واضحة ومفهومة للموظف ولكنه يخالفها بصورة تبدو أنها متعمدة لسبب أو لآخر⁽¹⁴⁾.

الخطوات المتبعة للتأكد من وقوع المخالفات الشرعية:

1. الرجوع إلى الهيئة الشرعية عند وجود مخالفة.
2. مخاطبة الإدارة بشأن المخالفة وأسبابها⁽¹⁵⁾.

ثانياً: علاج الأخطاء

لا يكفي المدقق بسرد الأخطاء والمخالفات التي تم ضبطها، وإنما يتعدى ذلك إلى وضع العلاج المناسب لهذه الأخطاء، وبالطبع فإن العلاج الموصوف بنبني على أسباب ارتكاب الأخطاء والمخالفات بصورة أساسية، ويضع المدقق

في جمع المعلومات على مساهلة إدارة البنك وموظفيه دون الرجوع للأوراق المالية والوثائق والمستندات، بحيث يقوم المدقق الشعري بفحص عينات عشوائية بشكل مستمر ليقيف بنفسه على حقيقة الأمر، ذلك أن مجرد المساهلة غير كافية.

وهذا الجهاز يعزز استقلالية هيئة الرقابة الشرعية ودورها في الحصول على معلومات أدق، وهذا يعني مصداقية للتقرير السنوي، إضافة إلى أن الإعتماد على سؤال إدارة البنك وموظفيه فقط سيؤدي إلى ظهور عدة مشاكل خلال حصولهم - أي هيئات الرقابة الشرعية - على المعلومات، وهذه المشاكل تتعلق بسرية المعلومات وقلة المهارات الإدارية⁽¹⁰⁾.

ولتعميق الدقة في العمل، ولعوامل الضبط والرقابة يقترح البعض وجود قسمين⁽¹¹⁾ في جهاز التدقيق الداخلي والشعري هما قسم التدقيق الميداني ويختص بالمهام التالية: أولاً: تدقيق السجلات والملفات في فروع البنك والتحقق من سلامة التطبيق الشعري للمعاملات.

ثانياً: التأكد من تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية والإدارة العامة بشأن الجوانب الشرعية.

ثالثاً: رصد أي أخطاء أو انحرافات في التطبيق ووضع التوصيات اللازمة بشأنها.

قسم التوجيه: ويختص بالمهام التالية:

1. متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل قسم التدقيق الميداني.
2. إصدار التعليمات اللازمة للفروع بما يكفل سلامة التطبيق الشعري للمعاملات.
3. الرد على الاستفسارات ذات الصلة بالأمر الشرعية وبالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية.

لكن أرى أن هذه المهام يمكن أن توكل لقسم التدقيق الميداني، بحيث يأخذ الطابعين التدقيق والتوجيه، أما إن كانت الغاية هي فصل المهام الوظيفية والرقابة الشرعية فيمكن أن يقوم عمل التدقيق على أمرين: جهاز المراجعة الداخلية والشرعية، حيث يكون تابعاً للمدير العام وتقاريره ترفع له ويضم نخبة من المختصين في المجالات المختلفة الاقتصادية والمحاسبية والشرعية ونظم المعلومات، ويتابع تقريرهم من قبل جهاز التدقيق والتفتيش والتدقيق الداخلي والشعري⁽¹²⁾، بحيث تتحقق بذلك المهام المرجوة من قسم التوجيه، وبهذا يكون جهاز التدقيق على تواصل مستمر مع الفروع والأقسام والمجتمع ويتلمس عوامل القصور في التطبيق الشعري لدى العاملين في أقسام البنك المختلفة، وعليه يطلب من هيئة الرقابة بالتنسيق مع إدارة البنك الإسلامي الارتقاء بهؤلاء العاملين وتوعيتهم وتنقيحهم في أحكام المعاملات المالية الشرعية وأسس وقواعد

ويرى البعض لضمان استقلالية الهيئة استقلالاً تاماً عن إدارة المصرف، ولضمان حيادها تماماً أن يتم عمل هيئات الرقابة الشرعية من خلال مكاتب تدقيق شرعي كمكاتب تدقيق الحسابات، وتعتمد المكاتب من قبل المصرف المركزي أو وزارة المالية أو وزارة التجارة كل حسب اختصاصه، وتعمل وفق معايير منضبطة، ولتكن معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية⁽¹⁹⁾. وقد تم الإشارة إلى ذلك في ثنايا البحث وإلى حاكمية الشريعة وعدم قدرة الإدارة على الاعتراض على قرارات الهيئة فهي مستقلة برأيها وبعملها ومنهجها وتقريرها.

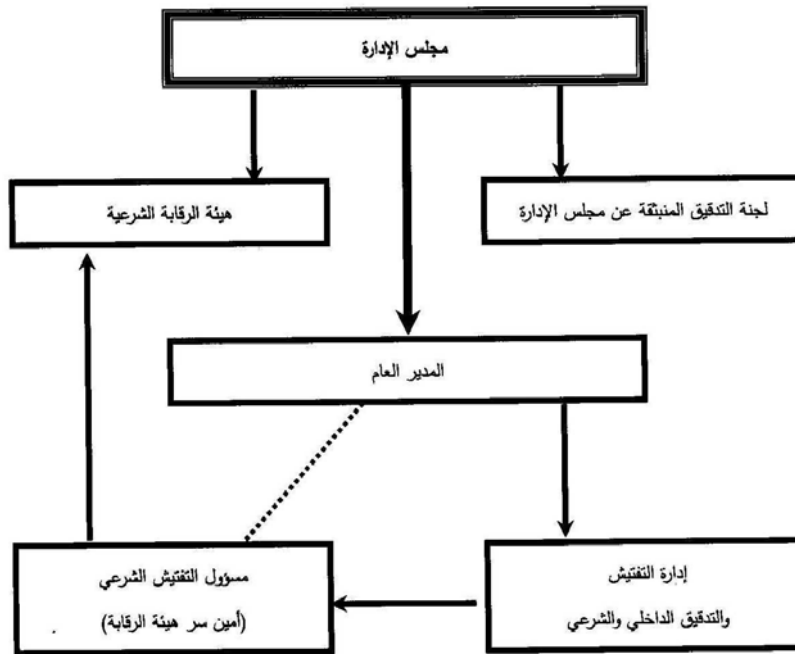
ومن المناسب ذكره هنا تحديد الموقع التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي وأهدافها ومهامها والطرق المثلى للعمل.

المطلب الثاني: الموقع في الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني

ولتحقيق معيار الاستقلال لا بد من اتباع إدارة التدقيق الشرعي تنظيمياً لمجلس الإدارة لا للإدارة التنفيذية، ويكون مسؤول التدقيق الشرعي (أمين سر الهيئة) منسقاً بين الإدارة التنفيذية والهيئة الشرعية، ويمكن تصور الموقع التنظيمي كما يلي:

توصياته معتمداً على ما لديه من فقه ودربة شرعية وفنية بما يكفل معالجة الأخطاء وعدم تكرارها مستقبلاً⁽¹⁶⁾، ويقوم بتكثيف التدقيق على الإدارة التي ارتكبت المخالفة، وبعد ذلك يقوم برفع كتاب إلى الجمعية العمومية يشير فيه إلى الخطأ⁽¹⁷⁾.

لكن وكما عرفنا أن التدقيق والمراجعة بوكلاً لجهاز التدقيق الشرعي الميداني يعد منسقاً بينها - هيئة الرقابة الشرعية - وبين الإدارة التنفيذية، ويتمتع باستقلاليته وصلاحيته، لذا لا تكفي بمسألة إدارة البنك فقط، بل تقوم بالتفتيش الميداني وفحص الأوراق والمستندات عن طريق هذا الجهاز لتتوافق الفتاوى مع التطبيق، وإذا حددنا خارطة الموقع التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية لنندل على الاستقلالية⁽¹⁸⁾، فإن الاستقلالية حقيقة لا تعني أنها تعمل خارج الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني أو أنها لا تخضع للقرارات واللوائح الإدارية الداخلية للمصاريف الإسلامية، فأعضاء الهيئة كما يقول البعض هم أعضاء فيها بصفاتهم وليس بذواتهم، ومن ثم فلا فصل بين الهيئة وأعضائها، وبناءً عليه فالهيئة الشرعية لا تعمل خارج إطار الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي، إذ أن هذا غير متصور تنظيمياً.



(التقرير السنوي الثلاثون، سنة 2009م، ص39)

المبحث الثالث: مشكلات التدقيق الشرعي ومقترحات للتطوير

المطلب الأول: مشكلات تتعلق بالتدقيق الشرعي

ومن أهم المشاكل التي تتعلق بالتدقيق الشرعي التابع لهيئة الرقابة ما يلي:

أولاً: سرية المعاملات أو بعضها تحول دون إعطاء التفاصيل العملية والخطوات التنفيذية للتدقيق.

ثانياً: قلة العلم أو الخبرة في نطاق نظام المعلومات المتبعة وقلة المهارات الحاسبية والرقابية والمالية والشرعية لدى موظفي التدقيق الشرعي الداخلي، إذ أن هذه المهمة تحتاج إلى عنصرين أساسيين هم: العلم الشرعي الخاص بأحكام المعاملات المالية المعاصر، والعلم الخاص بالرقابة والتدقيق الداخلي⁽²⁰⁾.

الحلول المقترحة لعلاج هذه المشاكل:

1. أن تحرص هيئة التدقيق الشرعي على عدم نشر أسرار البنك بكل الوسائل المتاحة وأن لا يتضمن تقريرها الجوانب العملية والخطط والاستراتيجيات للمصرف الإسلامي إلا بقدر ما يوضح المخالفة، أو الخطأ الوارد في التطبيق، أي يركز التقرير على بيان الخطأ، أو المخالفة فقط بقدر الحاجة⁽²¹⁾.

2. أن تحافظ الهيئة على التقرير فلا تعطيه إلا لجهة الاختصاص وأصحاب القرار حسب السلم الإداري لمكان حصول الخطأ، فالمعلومات تعطى بقدر الحاجة وليست بقدر الثقة.

3. أن لا ترفع الهيئة التقرير إلى أي جهة عليا أو الجمعية العمومية أو المتعاملين إلا بعد استنفاد كافة الطرق لإصلاح الخطأ أو المخالفة الشرعية وآثارها.

4. أن تبذل الهيئة بواسطتها وبغيرها كل جهودها لإصلاح الخلل داخلياً، وعند اليأس الكامل تلجأ لإعلان الخطأ خارج دائرته⁽²²⁾.

5. تدريب أعضاء الهيئة والتدقيق الشرعي على مبادئ المحاسبة وتدقيق الحسابات والقوائم المالية والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وحسابات الاستثمار والادخار والمعايير المحاسبية والمالية الدولية⁽²³⁾.

6. إنشاء أقسام متخصصة في الجامعات في تأهيل المدققين الشرعيين في مختلف النواحي الشرعية والفنية وإمداد هذه المهنة بالكوادر المدربة والمؤهلة مما يسهم في تطوير وتحسين المهنة⁽²⁴⁾.

ثالثاً: من الصعوبة الشديدة أن يستطيع المدقق الشرعي أو أعضاء الهيئة الإلمام بكل ما يحدث من شبهات أو مخالفات شرعية في كل إدارات وفروع المصرف، وخاصة إذا لم يوجد مساعدون شرعيون بالإدارات والفروع يبلغون الرقابة الشرعية

بما يجري عليه العمل قبل وأثناء وبعد التنفيذ، ويزداد الأمر صعوبة إذا لم يتعاون مع الرقابة الشرعية العاملون بالمصرف والمتعاملون معه، ويقومون بواجب الحسبة لله تعالى⁽²⁵⁾، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها، وضع الإدارة قيود تمنع الاتصال مباشرة بهيئة الرقابة الشرعية، ونقص المعرفة لدى المتعاملين والعاملين بالجوانب الشرعية للعمليات المصرفية⁽²⁶⁾.

الحلول المقترحة لعلاج هذه المشكلة

1. تفعيل دور إدارة التدقيق الشرعي التي تمثل التطبيق العملي والأداة التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية.

2. بث ونشر التوعية بأهمية ودور الرقابة الشرعية عن طريق النشرات والدورات وغيرها.

3. أن يكون هناك دور لهيئة الرقابة الشرعية في اختيار العاملين في المصارف الإسلامية.

4. تسهيل التواصل مع هيئة الرقابة الشرعية دون حواجز من قبل الإدارة.

5. وجود موظف يكون له اتصال مع هيئة الرقابة الشرعية مباشرة في كل فرع من فروع البنك، وله الحرية الكاملة في توصيل ما يستجد للهيئة دون أية عوائق أو ضغوط.

رابعاً: مشكلة التدقيق الشرعي مع إدارة المصرف، والتي تتمثل بتجسيم دور الهيئة وعدم التعاون معها بشكل يكفي لأداء دورها

هناك مشاكل تعترض هيئة التدقيق الشرعي مع إدارة المصرف، ويرجع أساس هذه المشاكل إلى عدة أسباب من أهمها:

1. عدم فهم الإدارة والموظفين لدور الهيئة الشرعية وسلطتها، حيث يظن الكثيرون أن دورها ينحصر في إصدار الفتاوى والحكم على ما يعرض عليها، دون التطرق إلى التدقيق والتفتيش.

وهذا الفهم الخاطئ يحدث مشاكل كبيرة للتدقيق الشرعي مع الموظفين، ولذلك ينبغي للهيئة الشرعية وضع برامج لتطوير الوعي الشرعي، وفهم دور الهيئة في الرقابة والتدقيق الداخلي.

2. أن موظفي التدقيق الشرعي الداخلي موظفون تحت الإدارة العليا للمصرف، وبالتالي يبقى عنصر الخوف يشكل عقبة لدى البعض في التعبير عما يريد أو يعمل.

ولذلك الحل لهذه المشكلة هو ربط موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بالهيئة الشرعية، ويكون تحديد الرواتب والترقيات بأيدي الهيئة وليست بأيدي الإدارة⁽²⁷⁾. وأيضاً لا بد من تعزيز مكانة التدقيق الشرعي لدى القائمين على البنك وتوضيح أهمية وجوده بالنسبة للبنك⁽²⁸⁾.

والأهم من ذلك كله لا بد من ضمان استقلالية جهاز

الرقابة والتدقيق الشرعيين، وتعزيز من صلاحياته وسلطاته وإبعاد كل أشكال العراقيل الإدارية التي تحول بينه وبين أداء مهامه.

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي

يتطلب التطوير ضرورة التزام المدقق الشرعي بالمبادئ التالية:

1. الاسترشاد بالفتاوى المعتمدة الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية وبالتعليمات التطبيقية الصادرة عن الإدارة العامة.
2. التخطيط لعملية المراجعة التي ينوى القيام بها من حيث التوقيت والتسلسل.
3. تقييم المعلومات والأدلة المتاحة للتأكد من أن النتائج التي يتوصل إليها مدعومة بأدلة الإثبات، لا بالشائعات وسوء الظن بالآخرين، وفترض سوء النية لديهم.
4. اقتراح وسائل الارتقاء والتوعية لدى الموظفين، لا اقتراح مستويات العقاب الذي ينبغي أن يوقع عليهم.
- 5- متابعة الإجراءات المطلوب اتخاذها من الفروع لتصويب الأخطاء المرتكبة والتأكد من أن أسباب الأخطاء قد تم تلفيها⁽²⁹⁾.

على جهاز التدقيق الشرعي أن يلتزم بالقواعد التالية من أجل حسن إدارة وتنظيم عمليات التدقيق الشرعي:

1. تحديد أهداف واختصاصات ومسؤوليات القسم والإدارة.
2. وجود قواعد ومعايير لاختبار أفراد الوحدة التنظيمية (دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي والشرعي) من حيث الخبرة المصرفية، وفهم الأحكام الشرعية للمعاملات، والإلمام بمبادئ العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية... الخ⁽³⁰⁾.
3. وضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف وتحديد برامج التنفيذ بصورة مقبولة.
4. وجود أدلة وسياسات ولوائح مكتوبة تنظم إجراءات العمل.

والبنود (1، 3، 4) يقوم بها عادة جهاز التدقيق الشرعي، أما البند (2) فيخضع لقرارات الإدارة العامة، وقد يكون بتركية من دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي والشرعي التابعة لمجلس الإدارة وفيها مسؤول التفتيش الشرعي.

مما سبق نشير إلى أن هيئة الرقابة الشرعية لها وجود على النحو الذي فصلناه في البنك الإسلامي من لحظة إنشائه والاطلاع على أنظمتها إلى لحظة التطبيق، حيث لها دور كبير في ذلك بتطبيق القواعد الشرعية على العقد بداية، واستثناء ما جاء مخالفاً للقواعد الشرعية ثانياً، والسعي نحو إيجاد بديل شرعي متناسق مع القواعد ثالثاً، وذلك بفعل الرقابة السابقة والمتزامنة واللاحقة من خلال الهيئة والأجهزة التابعة لها كما

بينها، ومن المجالات التي كان للهيئة تقييدها وتطويرها⁽³¹⁾.
7. تعزيز دور التدقيق الشرعي الخارجي، ووضع استراتيجية لذلك مما يخفف من ظهور سلبيات في الأداء الشرعي، والتي تمثل انعكاساً لضعف أساليب الضبط والإدارة والتنظيم الشرعي لدى هيئات الفتوى والرقابة الشرعية نفسها، مما يحقق مفهوم الرقابة الشاملة (الشرعية والمالية والإدارية والمصرفية)، ويعزز بذلك الثقة لدى المساهمين وجمهور المتعاملين بالجودة الشرعية للمؤسسة المالية⁽³²⁾.

8. تدريب جهاز التدقيق لدى البنك المركزي على الجوانب الشرعية لتمتد رقابة البنك المركزي إلى مراقبة أعمال الهيئة.
9- التدريب والتتقيف الشرعي المستمر للعاملين بالمصارف الإسلامية.

يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة لأصول المعاملات المالية في الإسلام، والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار، والخدمات المالية في إزالة كثير من العثرات والخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية، ويجهض الحملات المكثفة التي تريد النيل من البنوك الإسلامية وفي الغالب يكون مدخلها هو البعد الشرعي في عملها⁽³³⁾.

ويؤدي قيام هيئة التدقيق الشرعي بذلك مع العاملين لتوفير جهودها في مراقبة وضبط عمليات البنك، حيث يقوم العامل بأداء عمله وفق الضوابط التي يعرفها.
ومع أهمية قيام الهيئة بذلك لكن يقع على عاتق إدارة المصارف واجبات متعلقة بهذا الأمر، كحسن الانتقاء في تعيين موظفي المصرف، وتمكين أعضاء الرقابة من القيام بهذا الواجب.

ونتمنى أن يأتي يوم تسير فيه البنوك الإسلامية دون حاجة لتدقيق أعمالها الشرعية، ويكفي وجود العاملين المخلصين المستوعبين لرسالة البنك الإسلامي، إضافة إلى رقابة المودعين والمساهمين الذين يهمهم قبل زيادة الأرباح الانضباط الشرعي للمؤسسة التي تستثمر لهم أموالهم⁽³⁴⁾.

10- كفالة الاستقلالية القانونية لهيئة التدقيق الشرعي عن التدخل الخارجي بالنص على ذلك في القانون الخاص لتأسيس البنك حسب مقتضى الحال.

11- الدعوة إلى تكوين لجنة خبراء على مستوى عالٍ من الأهلية والكفاءة والخبرة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية (جدة) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد دراسة مرجعية، وصياغة دليل عمل للتدقيق الشرعي الداخلي، وتعميمها للمؤسسات

والمصارف المالية الإسلامية والبنوك المركزية⁽³⁵⁾.

12- دعوة هيئات الرقابة الشرعية لاتخاذ منهجية فقهية موحدة لتكون أساساً لتوحيد صيغ وعقود ومعاملات الاستثمار والتمويل والخدمات المصرفية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتقديم بدائل ونماذج مختلفة معتمدة في حالة الاختلافات الفقهية، ويترك البت فيها لهيئة الرقابة الشرعية في القطر/ المؤسسة المعنية، وذلك تمهيداً لصياغة وإصدار نظام دولي لصيغ وعقود الاستثمار والتمويل والأدوات المالية الإسلامية، وتمهيداً لتوحيد المناهج الدراسية والتدريبية لهذا المجال⁽³⁶⁾، وهذا يسهم في تسهيل عمل التدقيق الشرعي.

13. لا بد للمدقق الشرعي أن يتصف بالصفات الإضافية التالية:

1. نزعة الشك المهنية: وهي القناعة باحتمالية وجود مخالفات.
 2. الاستقلالية والتأكد من عدم وجود تأثير من داخل أو من خارج البنك على عملية التدقيق.
 3. المناقشة الدائمة وتبادل المعرفة حول أي عوامل يتم اكتشافها وتقويمها وبناء استراتيجيات عليها⁽³⁷⁾.
 14. تأسيس الجمعية المهنية للمدققين الشرعيين لما لها من أهمية في وضوح اللوائح والآليات وأخلاقيات المهنة، وما لها من دور في تقريب وجهات النظر بين المدققين الشرعيين، كما يمكن أن تعتمد نماذج وآليات التدقيق الشرعي لدى المدققين في المؤسسات المالية الإسلامية⁽³⁸⁾.
- وفي حال تطبيق مثل هذه المقترحات تكون البنوك الإسلامية قد وصلت لبر الأمان بإذن الله، لما يحصل من انسجام بين التنظير والواقع العملي، لأن التدقيق الشرعي روح التطبيق للأحكام الشرعية التي ميزت المصارف الإسلامية عن غيرها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أولاً- تهدف عملية المراجعة والتدقيق لأعمال المصرف ومعاملاته وسائر أنشطته التحقق من أن ما قامت إدارة المصرف بتنفيذه من أعمال لم يسبق عرضها أو تم عرضه على الرقابة الشرعية يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: حددت الدراسة أهم المشاكل التي تتعلق بالتدقيق

الشرعي التابع لهيئة الرقابة بما يلي:

- 1- سرية المعاملات أو بعضها تحول دون إعطاء التفاصيل العملية والخطوات التنفيذية للتدقيق.
- 2- قلة العلم أو الخبرة في نطاق نظام المعلومات المتبعة وقلة المهارات الحسابية والرقابية والمالية والشرعية لدى موظفي التدقيق الشرعي الداخلي.
3. عدم فهم الإدارة والموظفين لدور الهيئة الشرعية وسلطتها، حيث يظن الكثيرون أن دورها ينحصر في إصدار الفتاوى والحكم على ما يعرض عليها من العقود، دون التطرق إلى الرقابة والتدقيق.

ثالثاً:- جاءت الدراسة بعدة مقترحات لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي التطوير المطلوب وتتمثل بالأمور الآتية:

- 1- تقديم تقارير حول نتائج عمليات المراجعة والفحص الشرعي إلى الإدارة العليا وأن يراعى أن تكون التقارير واضحة ومحددة، وأن تكون النتائج الواردة منها مفيدة.
- 2- وجود معايير لاختبار أفراد الوحدة التنظيمية (دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي والشرعي) من حيث الخبرة المصرفية، وفهم الأحكام الشرعية للمعاملات، والإلمام بمبادئ العلوم المحاسبية والاقتصادية.
- 3- الدعوة إلى تكوين لجنة خبراء على مستوى عالٍ من الأهلية والكفاءة والخبرة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية (جدة) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد دراسة مرجعية، وصياغة دليل عمل للتدقيق الشرعي الداخلي، وتعميمها على المصارف الإسلامية والبنوك المركزية.

ثانياً: التوصيات

- 1- إعادة تأهيل هيئات التدقيق الشرعي التأهيل المناسب لاضطلاعهم بمسؤولياتهم.
- 2- العمل على إنشاء مكاتب تدقيق شرعي مستقلة على غرار مكاتب تدقيق الحسابات.
- 3- توجيه الطلبة لبحث مثل هذه المواضيع في رسائل جامعية متخصصة بموضوع التدقيق الشرعي بشكل مستقل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

- (1) القرة داغي، بحث في فقه البنوك الإسلامية، ط1، ص527.
- (2) حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ط1، ص76.
- (3) مشعل، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل، ص3.
- (4) داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ص35.
- (5) داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ص53.
- (6) المصدر السابق، ص53.
- (7) التقارير وخطة دائرة التفتيش التابعة للبنك الإسلامي الأردني، حيث تحدد هذه الأهداف والمهام. وأنظر التقرير السنوي الثلاثون، 2008م، المقدم للهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في يوم الأربعاء الموافق 29\4\2009م، من منشورات البنك الإسلامي الأردني، ص60.
- (8) - وأنظر ربحان، الرقابة المالية والشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص21.
- (9) التقرير السنوي الثلاثون، ص61.
- (10) أنظر تفصيل ذلك بالنسبة والأرقام في بحث فارس، أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي، ص22-25.
- (11) أنظر ربحان، الرقابة المالية والشرعية، ص23، مرجع سابق.
- (12) أنظر ربحان، الرقابة المالية والشرعية، ص23، مرجع سابق.
- (13) أنظر ربحان، الرقابة المالية والشرعية، ص23، مرجع سابق.
- (14) الشريف، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص23، مقابلة مع السيد محمد الجعبري - خلال زيارة ميدانية للإدارة العامة -، البنك الإسلامي الأردني.
- (15) الراشد، المسؤولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق الشرعي والمخالفات الشرعية التي يرصدها في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، 5/2011م، ص6.
- (16) الشريف، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، ص23، مقابلة مع السيد محمد الجعبري - خلال زيارة ميدانية للإدارة العامة -، البنك الإسلامي الأردني.
- (17) الراشد، المسؤولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق
- (18) الشريف، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، ص22.
- (19) الشريف، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، ص22.
- (20) حماد، الرقابة الشرعية، ص99.
- (21) القرة داغي، بحث في فقه البنوك الإسلامية، ص545.
- (22) القرة داغي، بحث في فقه البنوك الإسلامية، ط1، ص545.
- (23) القضاة، واقع هيئة الرقابة، ص32.
- (24) القصار، المستقبل المهني للمدقق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، ص13.
- (25) داود، الرقابة الشرعية، ص38.
- (26) داود، الرقابة الشرعية، ص38.
- (27) القرة داغي، بحث في فقه البنوك الإسلامية، ص543.
- (28) القصار، المستقبل المهني للمدقق الشرعي، ص13.
- (29) آل ثاني، دور الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، استبيان.
- (30) آل ثاني، دور الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، استبيان.
- (31) أنظر تفعيل ذلك في الخلفي، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل، ص5-20، المؤتمر الرابع لهيئات الرقابة الشرعية.
- (32) أنظر تفعيل ذلك في الخلفي، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل، ص5-20.
- (33) أنظر تفعيل ذلك في الخلفي، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل، ص5-20.
- (34) السيد فياض، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، ص42.
- (35) فرح، الرقابة الشرعية الواقع والمثال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، ص47.
- (36) فرح، الرقابة الشرعية أواقع والمثال، ص47.
- (37) العصيمي، المسؤولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق الشرعي والمخالفات الشرعية التي يرصدها في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، ص7.
- (38) آل محمود، توجيه المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، ص22.

المصادر والمراجع

- آل محمود، عبد الناصر، 2011م، توجيه المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث.
- التقارير وخطة دائرة التفتيش التابعة للبنك الإسلامي الأردني، حيث تحدد هذه الأهداف والمهام.
- التقرير السنوي الثلاثون، المقدم للهيئة العامة في 29\4\2009م، البنك الإسلامي الأردني.
- أبو معمر، فارس، 1994م، أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي، الجامعة الإسلامية، غزة.
- آل ثاني، تركي بن أحمد، 2008م، دور الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، استبيان.

- حماد، حمزة، 2006م، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1.
- الخليفي، رياض، 2005م، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل، المؤتمر الرابع لهيئات الرقابة الشرعية، البحرين.
- داود، حسن، 1996م، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- الراشد، علي، 2011م، المسؤولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق الشرعي والمخالفات الشرعية التي يرصدها في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث.
- السيد فياض، عطية السيد، 2003م، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- الشريف، محمود، 2003م، الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- العصيمي، وليد، 2011م، المسؤولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق الشرعي والمخالفات الشرعية التي يرصدها في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث.
- القرة داغي، علي، 2007م، بحث في فقه البنوك الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- فرح، فيصل، 2003م، الرقابة الشرعية الواقع والمثال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- القصار، عيسى، 2011م، المستقبل المهني للمدقق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث.
- مشعل، عبد الباري، 2011، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل، مؤتمر التدقيق الشرعي، ماليزيا.
- مقابلة مع السيد علي أبو العز، أمين سر هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، ومقابلة مع السيد محمد الجعبري، مساعد مدير دائرة التدقيق الشرعي، البنك الإسلامي الأردني، الإدارة العامة، الشميساني، 2009/3/12م.

Developing the work of the Forensic Audit Unit at Islamic Bank of Jordan

*Abdallah A. Alssaife, Suhel A. Hawamdeh**

ABSTRACT

The problem of this study revolves about the weak role of the forensic audit in achieving its duties as a religious supervisor. This study demonstrates through the main chapters Home raised the role of the forensic audit and its location in the organizational management structure, and the most important problems and solutions to those problems, and progress in the last section presents a group of suggestions for developing the performance of the forensic audit unit such as deciding certain standards for testing the competence of the forensic audit's personnel. This study concludes that the most important problem facing the forensic audit's work is confidentiality and the lack of the accounting, supervising, financial, and religious experience and competence of its personnel.

The study recommends the formation of a committee of experts of high capacity and efficiency in the forensic aspect and technical to prepare a reference study and to make a practical guide of forensic audit, Valmugod specialist without audit oversight audit work.

Keywords: Religious Forensic Audit, Shari'a.

* Faculty of Shari'a, The University of Jordan. Received on 4/2/2013 and Accepted for Publication on 30/1/2014.